

وقائع فترة الانعقاد الرابعة

(تقرير عن فترة الانعقاد الرابعة تحت شعار / أوضاع الطفولة بين التشريع والواقع)

عقدت خلال الفترة ٩-١٠ / إبريل ورشة العمل الخاصة بأعضاء برلمان الأطفال تحت عنوان (إعداد التقارير والرصد)، هدفت إلى تعريف أعضاء البرلمان على القواعد الأساسية لرصد الانتهاكات، وسبل إعداد استمارات الرصد وتعبئتها، كما اطلع تعريف البرلمان على الصغار على مجمل الانتهاكات التي قد يتعرض لها الأطفال، وكيف تصنف، ومكان حدوث واقعة الانتهاك وأسبابها، والوسيلة المستخدمة فيها، وآثارها الجسدية والنفسية، وتعرف المشاركون في الورشة على الصفات التي يجب أن يتحلى بها الراصد من الوضوح وعدم التحيز والصبر الذكاء، إضافة إلى الاستماع الجيد للواقعة من أطرافها.

قام بالتدريب الأستاذ مراد الغراري.

وقائع فترة الانعقاد

اليوم الأول الموافق الاثني عشر ١١ أبريل:

× تمام التاسعة صباحاً تم الافتتاح بالسلام الجمهوري

× بحضور الدكتورة / سعاد الحبشي مسؤولة برنامج حماية الطفل في منظمة اليونيسيف التي قدمت شرحاً مفصلاً عن قضية تهريب الأطفال في اليمن إلى بعض دول الجوار، وأبعاد القضية الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وعرضت بعض الإحصائيات، والمعالجات الأولية التي اتخذت على المنافذ الحدودية وكيفية إيواء الأطفال عند إعادتهم إلى اليمن، ثم تناولت جهود اليونيسيف للحد من هذه الظاهرة.

تلى ذلك فتح باب النقاش والاستفسارات حول الظاهرة، ثم استعراض جدول الأعمال لفترة الانعقاد.

× حضور السفارة الأمريكية: بالسيد / فارس أسعد الملحق الساسي في السفارة الأمريكية، والسيد / تيموتي مساعد الملحق الثقافي والإعلامي للذات. قاما بتوضيح سبب عدم إنضمام الولايات المتحدة الأمريكية أو توقيعها على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، وأشار إلى أن الاتفاقية مطروحة الآن في الكونغرس للمناقشة وأوضحاً صعوبة التوقيع عليها والذي يتطلب مائة القوانين في الخمسين ولاية للاتفاقية، الأمر الذي تطلب وقتاً طويلاً لتصل إلى الكونغرس، ثم فتح باب النقاش على قضايا أخرى حول سياسية الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

اليوم الثاني الموافق ١٢/ إبريل:

× تغيب عن الحضور الأخ / أحمد الكحلاني أمين العاصمة، ولم ينوب عنه أحد، وأعدت وزير الداخلية عن الحضور وكلف الأخ / صالح الزوعري وكيل وزارة الداخلية الذي بدأ الحديث بإنكار وجود ظاهرة تهريب الأطفال، وقال أنها إشاعه تروج لها وتضخمها وسائل الإعلام، مما أدى إلى احتجاج الأطفال بسبب إنكاره للظاهرة، وأنها غير متفشية، حيث قال: يمكن عد الحالات على أصابع الأيدي، وتناول الأطفال القوانين المرتبطة بالأحداث وضرورة تطبيقها من قبل العاملين في الأمن، وفي حديثه أوضح الأخ الزوعري أن الأسرة هي أحد أسباب تهريب الأطفال، إضافة إلى شحة الموارد المالية لدى الوزارة لتتمكن من القيام بدورها وطالب بتكثيف جهود المجتمع المحلي ووزارة الداخلية للحد من هذه الظاهرة ومن أجل الأطفال وحماية سمعة اليمن.

× حضر الجلسة الثانية من الجانب الحكومي الأستاذ/ علي أبو حليقة رئيس لجنة الشؤون الدستورية والقانونية



انتشار الوعي بين الأسرة في المجتمع لمحاربة هذه الظاهرة، وأن تتكاتف الجهود لوقف هذه الظاهرة.

واقترح عقد دورة تدريبية للبرلمانيين الصغار على العمل البرلماني تعقد في فترة الإجازة الصيفية وبالتعاون مع البرلمانيين الكبار.

مؤكد أنه سيرعرض كل مقترحات برلمان الأطفال حول التشريعات اليمنية ومدى متابعة المجلس لهذه التشريعات، إضافة إلى ملاحظات البرلمانيين الصغار حول ظاهرة تهريب الأطفال على مجلس النواب، وعند مناقشتها لتقرير لجنة النزول الميداني للتعرف على أبعاد القضية، أو التي أدرجت ضمن جدول أعمال فترة الانعقاد القادمة.

اليوم الثالث ١٤/ إبريل:

بحضور ممثلين عن منظمة اليونيسيف الأمين العام المجلس الأعلى للأمومة

بمجلس النواب الذي تفضل بشرح مهام وأعمال اللجنة، وأمكانية دعم البرلمان والتعاون بين لجان المجلس ولجان البرلمان وضرورة وضع لائحة تنظيمية لأعمال برلمان الأطفال، وأشار إلى اهتمام مجلس النواب بظاهرة تهريب الأطفال، وأن المجلس أرسل لجنة لتقصي الحقائق إلى المحافظات الحدودية، مشيداً بدور برلمان الأطفال في لفت الانتباه لقضايا الطفولة في اليمن، وقد تحدث عن المشروع المقدم من مجلس الوزراء حول قانون الأحداث لمجلس النواب، وسيعمل المجلس على مناقشته، مؤكداً على ضرورة قيام برلمان الأطفال بدور الرقابة لكل القوانين والتشريعات المرتبطة بالأطفال.

وقد أكد أن قضية تهريب الأطفال قضية عامة، ويجب لفت الانتباه إليها وسن القوانين الصارمة للحد منها، ولا بد من

والطفولة نفيسة الجائفي والأخ/ محمد ناجي الشايف رئيس لجنة الحقوق والحريات في مجلس النواب :-

في البداية عرضت الأستاذة / فتحية نائبة الأمين العام للمجلس مكونات المجلس الأعلى، موضحة أنه هيئة استشارية تقوم بوضع الخطط ورسم الاستراتيجيات المرتبطة بقضايا الأمومة والطفولة، ثم متابعة مدى تنفيذها وتقديم تقارير بذلك، وكذا إعداد المشاريع وتنفيذها مع الجهات المختصة، مشيرة إلى أن المجلس قد نفذ مسح ميداني ودراسة حول مشكلة العنف ضد الأطفال، وتهريب الأطفال في المناطق الحدودية في بلادنا، وأكدت الدكتورة / نفيسة الجائفي الأمين العام للمجلس على علاقة الشراكة والتعاون المشترك مع منظمة اليونيسيف في كثير من القضايا المرتبطة بالأمومة والطفولة، كما يقوم المجلس بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية وبعض الجهات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال الأطفال.

تم أعرب الممثل المقدم لمنظمة اليونيسيف بصنعاء السيد / رامش بكلمة توجيهية و عن تقديره لبرلمان الأطفال لاختياره موضوع تهريب الأطفال الذي سيسهم في لفت الانتباه للقضية، والسعي لوضع الحل المناسب لها.

من جانبه أشار الأخ محمد ناجي الشايف رئيس لجنة الحقوق والحريات في مجلس النواب في كلمته وجود ظاهرة تهريب الأطفال قد تم تشكيل لجنة من مجلس النواب للنزول إلى المناطق الحدودية لبحث قضية تهريب الأطفال والسعي لضم القضية ضمن جدول أعمال مجلس النواب وطلب من أعضاء البرلمان الاعتصام والمطالبة بإدراج القضية ضمن جدول أعمال المجلس.

(الفقر سبب مشاكل الأطفال)

مقابل دفعة للمشاركة في النزاع المسلح، كما لا يمكن القول عن مشاركة الطفل النزاع المسلح، أنها بإرادته، وإنما هو مرغم على المشاركة، وهذا أيضاً مخالف لأبسط مبادئ حقوق الطفل (من حقي عدم الاشتراك بأي حال في النزاع المسلح والعنف وما دمت دون الخامسة عشر). كما يؤدي الفقر بالطفل إلى عدم الالتحاق بالتعليم، وذلك لما يحتاجه من مستلزمات التعليم لا يستطيع الوفاء بها، ونذكر هنا أن برلمان الأطفال عقد جلسة بخصوص الإزامية ومجانبة التعليم وخرجوا بتوصيات تأمل أن تتحقق الإزامية التعليمية ومجانبتها.



إن ما يتعرض الأطفال في محافظة صنعاء من تهريب وقيل وعنف وانتهاك له أسباب عديدة، لكن السبب الرئيسي هو الفقر، فإذا كانت الأسرة غنية أو متوسطة الدخل، فلن يكون هناك تهريب، الذي ينتشر بانتشار الفقر، فالفقر يجبر الآباء على تهريب أبنائهم إلى الدول الخارجية، للحصول على العائد المالي ولاشك أن الأطفال عند تهريبهم يتعرضون إلى العنف والانتهاك، وهذا بخلاف حقوق الطفل التي منها (من حقي الحماية من جميع أشكال العنف أو الضرر أو الأذى البدني أو العقلي أو الإهمال وإساءة المعاملة).

عندما تكون الأسرة فقيرة ويأتي أحد الناس إلى دفع المال لها مقابل منحه ولدهم للعمل معه، لا شك أن الأسرة سوف تدفع بولدها إلى العمل مع هذا الرجل، وعندها قد يتعرض إلى أعمال فوق طاقته أو انتهاك عرضه أو لممارسات عنيفة، وهذا ضد قانون الطفل وحقه في الحماية من جميع أشكال العنف والإساءة.

ولا زلنا في موضوع الفقر، الذي يؤدي بالطفل بعيداً عن والديه مفقود الراحة والحنان، وهذا بخلاف قانون حقوق الطفل أيضاً الذي تحدث عن ضرورة أن يعيش الطفل مع والديه في جو من المحبة والرعاية والألفة وأن تكون مصالحة موضوع الاهتمام الأساسي.

وعندما نرى إلى ما حصل في محافظة صنعاء من مشاركة الأطفال في النزاع المسلح، سببه الفقر، حيث يأتي الرجل لإجراء أسرة الطفل بالمال وذلك

مقابل دفعة للمشاركة في النزاع المسلح، كما لا يمكن القول عن مشاركة الطفل النزاع المسلح، أنها بإرادته، وإنما هو مرغم على المشاركة، وهذا أيضاً مخالف لأبسط مبادئ حقوق الطفل (من حقي عدم الاشتراك بأي حال في النزاع المسلح والعنف وما دمت دون الخامسة عشر). كما يؤدي الفقر بالطفل إلى عدم الالتحاق بالتعليم، وذلك لما يحتاجه من مستلزمات التعليم لا يستطيع الوفاء بها، ونذكر هنا أن برلمان الأطفال عقد جلسة بخصوص الإزامية ومجانبة التعليم وخرجوا بتوصيات تأمل أن تتحقق الإزامية التعليمية ومجانبتها.

سوف يتابع تعليمة حتى الخروج من الجامعة، ثم يحصل على عمل، بذلك سيكون للأسرة مصدر دخل مناسب يسهم في مساعدة الأسرة، أما من آثار الفقر، فإنه يؤدي إلى آثار نفسية على الطفل فيقوم الطفل بالفرار من داخل المجتمع والهروب إلى أي مكان آخر.

وللحد من هذه الظاهرة لا بد من نشر التوعية الإعلامية وبكافة وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، وزيادة انتشار الصناديق الاجتماعية وإنشاء دور الأيتام.

حمزة محمد قرعد
عضو برلمان الأطفال من محافظة صنعاء
مقرر لجنة الثقافة والإعلام

بيئية صحية ملائمة له أثناء الاحتجاز.

● نشر التوعية بين المواطنين عبر الصحف والإعلام المرئي وعقال الحارات والمشايخ والأعيان وأقامة الندوات التوعوية بالتعاون مع المختصين في الجانب الحكومي والمنظمات الدولية.

● دعم الأسر الفقير مادياً في المناطق الحدودية وتوفير المشاريع وفرص العمل للأهالي.

● على الحكومة تنفيذ توصيات برلمان الأطفال أولاً بأول حتى لا تتراكم عليها وتصبح كالتطالب المهمل.

رئيس وأعضاء برلمان الأطفال

للقيام بالحد من انتهاكات حقوق الطفل وإنشاء شرطة الأحداث مع الأطفال.

● إعادة مناقشة قانون حقوق الطفل والأحداث من قبل مجلس النواب والجهات المعنية وفرض عقوبات على الإباء الذين لا يقومون بتعليم أولادهم والزواج المبكر وعمالة للأطفال وتهريبهم للعمل خارج البلاد لغرض الاستغلال.

● تشكيل لجان داخل المدارس لمناهضة العنف ضد الأطفال وتوفير الخط الساخن للإبلاغ عن الانتهاكات أولاً بأول.

● الاهتمام بالحدث وتوفير

القانوني لمن يقوم بظاهرة التهريب.

● الكشف الطبي على الأطفال المرحلين من المملكة العربية السعودية نفسيين وجسديين ودراسة حالتهم والاهتمام بهم.

● توفير المدارس في تلك المناطق وفرض عقوبات على من يستخدم العنف ضد الأطفال داخل المدارس وخارجها.

● وضع قضية تهريب الأطفال ضمن جدول مجلس النواب لمطالبة لجنة الحقوق والحريات ولجنة الشؤون الدستورية والقانونية لعمل تقرير عن هذه الظاهرة والحد منها.

● دعم وزارة الداخلية مادياً

● تشكيل لجنة من برلمان الأطفال للنزول الميداني إلى المناطق الحدودية بالتنسيق مع محافظ حجة في شهر يوليو القادم واعتماد تقرير رئيس البرلمان وعضوة البرلمان بمحافظة حجة على النزول الميداني إلى المناطق في الشهر الماضي بالتعاون مع اليونيسيف.

● تشكيل مجموعة من الأطفال في تلك المناطق من أجل التبليغ عن حدوث ظاهرة تهريب الأطفال.

● مطالبة الحكومة بالتنسيق مع الجهات المختصة في المملكة العربية السعودية على وضع نقاط مراقبة في هذه المناطق والضبط

(تهريب الأطفال)

● تفعيل القوانين والتشريعات الدولية والمحلية المتعلقة بحقوق الطفل وتنفيذها.

● اعتراف الحكومة بهذه الظاهرة كمشكلة موجودة يجب معالجتها وخاصة وزارة الداخلية.

● فرض عقوبات على من يقوم بالمساعدة والاشتراك مع أولياء أمور الأطفال لتهريبهم خارج البلاد بغرض التسول والاستغلال.

● تفعيل الأعراف القبلية في المناطق الحدودية التي تحثهم على عدم تهريب الأطفال إلى الخارج.

توصيات برلمان الأطفال

لفترة الانعقاد

الرابعة ١١ - ١٣ /

إبريل تحت شعار

(أوضاع الطفولة بين

التشريع والواقع)